واولاد ابن ذكور واناث ان الباقي يجمع لولد الابن للذكر منهم مثل حظ الانثيين وقال ابن مسعود في بنت وبنات ابن وبني ابن للبنت النصف والباقي بين ولد الابن للذكر مثل حظ الانثيين الا ان ترى للقاسمة بنات الابن على السدس ويجعل الباقي لبني الابن وهو قول ابي ثور واما الجمهور فقالوا النصف الباقي لولد الابن للذكر مثل حظ الانثيين عملا بعموم الآية وعندهم ان الولد وان نزل يعصب من هو في درجته بكل حال سواء كان للانثى فرض بدون او لم يكن ولا يعصبه من هو اعلى منه مع الاناث الا بشرط ان لا يكون لها فرض بدون وله ولا يعصب من هو اسفل منه بكل حال قال السعدي فان كن نساء فرق اثنتين فيهن فيهن تلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف وللباقي كل واحد منهما حكم لغرة الاناث مع الاولاد ان للواحدة النصف وما فوق اثنتين الثلثان ويدخل في ذلك بنات الصلب وبنات الابن عند عدمهن فان اجتمعن فان استكملن بنات الصلب الثلثين فلا شيء لبنات الابن مقرد او لم تستكمل البنات الثلثين بل كان ولد الصلب بنتا واحدة ومعها بنات ابن فللبنت النصف ولبنات الابن السدس تكملة الثلثين لما يزيد وض البنات على الثلثين وبهذا قضى النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود الذي تقدم ذكره وهو قول عامة العلماء الا ما روي عن ابي موسى ومعاذ به رضي الله عنهما لا شيء لبنات الابن وقد رجع ابو موسى للقول بما بلغه قوله في ذلك وانما اشكل على العلماء حكم ميراث البنتين فان لهما الثلثين بالاجماع كما حكاه ابن المنذر وغيره وما حكي فيه عن ابن عباس ان لهما النصف فقد قيل انه لا يصح والقرآن يدل على خلافه حيث قال الله عز وجل فان كانتا واحدة فلها النصف فكيف تورث الكل مع واحد النصف وحديث ابن مسعود في توريث البنت النصف وبنت الابن السدس تكملة الثلثين يدل على توريث البنتين الثلثين بطريق الاولى وخرج الامام احمد وابو داود والترمذي من حديث جابر ان امرأة سعد بن الربيع الثلثين ولكن لم يفهم ذلك من القرآن لغفلة الناس عنه كما كان

نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فلهذه اضطرب الناس في هذا وقال كثير من الناس فيه اقوال مستبعدة ومنهم من قال يستفيد حكم ميراث الاختين مع ميراث الاخت فانه قال فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك واستفيد حكم ميراث اكثر من الاختين من حكم ميراث ما فوق الثنتين ومنهم من قال البنت مع اخيها الثلث بنص القرآن فلا يكون لها الثلث مع اختها الا ان يسلك بعضهم مسلكا آخر وهو ان السعدي ذكر حكم اجتماع الذكور والاناث من الاولاد وذكر حكم توريث الاناث اذا انفردن عن الذكور ولم ينص على حكم الذكور منهم عن الاناث وجعل حكم الاجتماع ان الذكر كله مثل حظ الانثيين فان اجتمع مع الابن بنات وعصبن فله مثل نصيب اثنتين منهن وان لم يكن معه الا بنة واحد فله الثلثان ولها الثلث وقد سمى الله استحقاق الذكر مثل حظ الانثيين مطلقا وليس للثلثان حظ الانثيين في حال اجتماعهما مع الذكران هنا فلهما حينئذ النصف فنعين ان يكون الثلثان حظها حال الانفراد وهي تبقى هذا قسم آخر لم يصرح القرآن بذكره وهو حكم انفراد الذكور من الولد وهذا ما يمكن ادخاله في حديث ابن عباس رضي الله عنهما فانه يبقى فلا ولى رجل ذكر فان هذا قسم قد بقي ولم يصرح بحكمه القرآن فلكون المال حينئذ لاقرب الذكور من الولد والامر على هذا فانه لو اجتمع ابن وابن ابن كان المال كله للابن ولو كان ابن ابن وابن ابن ابن كان المال كله لابن الابن على مقتضى حديث ابن عباس رضي الله عنهما وذكر نعاة حكم ميراث الابوين اذا كان للولد المتوفى ولد وسواء كان الولد ذكرا او انثى وسواء فيه ولد الصلب وولد الابن هذا كالاجماع من العلماء وقد حكى بعضهم عن مجاهد فيه خلافا شاذا كان للميت ولد او ولد ابن وله ابوان فلكل واحد من ابويه السدس فرضا ثم ان كان الولد ذكرا فالباقي بعد سدسي الابوين له وربما دخل هذا في قوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر واقرب العصبات الابن وان كان الولد انثى فان كانت اثنتين فصاعدا فالثلثان لهن ولا يفضل من المال شيء وان كانت بنت واحدة فلها النصف ويفضل من المال سدس آخر فياخذه الاب بالتعصيب عملا بقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر فهو ولي رجل ذكر عند فقد الابن اذ هو اقرب الخ رواه ثم قاله